محمد سعد الدين نائب رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين:

مة الدولار فى ندرته.. والحكومة مطالبة بمساندة «المركزى»

دكتور محمد سعد الدين نائب رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات مرين أن أزمة الدولار وارتفاع أسعاره فى الفترة الماضية كانت نتيجة لمعروض منه فى السوق، بسبب تراجع إيرادات الدولة من العملة الأجنبية، فة إلى انتشار عمليات المضاربة والدولرة التى مارسها مواطنون عاديون ادة من ارتفاع معدلات التضخم.

ن حل هذه الأزمة يحتاج إلى برنامج متكامل وإجراءات تتخذها الحكومة، الحلول والإجراءات التى يتخذها البنك المركزى، وبحيث لا تتأثر سلبيا أية ت أخرى وخاصة قطاع الصناعة بالإجراءات التى يتخذها البنك المركزى ظ على حجم النقد الاجنبى المتداول فى السوق.. وأنه يجب على البنك أن يعمل على ربط الجنيه بسلة عملات، بدلا من ربطه بالدولار فقط.

إلى أنه يجب على الحكومة اتخاذ عدة إجراءات من بينها الافصاح عن الإصلاح الاقتصادى مع وضع جدول زمنى لتنفيذه بما يكفل إنهاء المستثمرين، كما يجب علاج عجز الموازنة من خلال ترشيد الانفاق العام ستيراد أى سلعة يتم إنتاجها فى مصر، وربط الاستيراد بوجود ما من تصدير، بمعنى عدم فرض قيود على الاستيراد والسماح بتبادل التصدير مقابل الاستيراد، وسرعة إصدار قانون الافلاس والتخارج وفقا لما يتم فى باقى دول العالم والعمل على استقلال كافة الأجهزة ، وإصدار قوانين جديدة للضرائب التصاعدية بما لا يخل بالعدالة ية وبما لا يمنع الاستثمار.

أنه يجب أن تتوقف الدولة عن التعامل بمفهوم الجباية، سواء فى الضرائب أو التأمينات وأن تعمل على ضم الاقتصاد غير الرسمى حصيلة الضريبية، وأن يكون التعامل الضريبى مع كافة الجهات

د. محمد سعد الدين

الحكومية برقم المنشأة الاقتصادية الموحد مع ربط الضرائب والجمارك والتأمينات وضريبة المبيعات بهذا الرقم.. وأن يتم تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع القاعدة الضريبية وإلزام المتعاملين فى السوق بالتعامل بالفواتير من أجل تنظيم وضبط المجتمع الضريبى.

وأكد أهمية حسن اختيار صانعى القرار وتكليفهم مع منحهم الأدوات اللازمة لإنجاز مهمتهم، مضيفاً انه يجب أن يكلف المسئول بمهام محددة يحاسب عليها فى فترة زمنية محددة، وإعادة النظر فى الحد الاقصى للأجور حتى لا يتم تفريغ الوزارات من القرارات، ووضع منظومة صحيحة للعمل الإدارى وتكشف التجاوزات وتقضى على البيروقراطية.. وأن تتعاون الوزارات والهيئات الحكومية فى إصدار التشريعات والتنسيق بينهم مما يقضى على المشاكل الاستثمارية.

وقال إن الحكومة يجب أن تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار من خلال إصدار تشريعات استثمارية جاذبة وغير معوقة وتوفير الأراضى للقطاعات الاستثمارية بأسعار مغرية لتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى والعمل على حل العقبات التى تواجه المستثمرين وخاصة بطء إجراءات التخصيص وإصدار التراخيص.. وإعادة النظر فى نظام الجمارك وأسلوب التصالح الجمركى والعمل على الربط الالكترونى بين المنافذ الجمركية المختلفة للمستوردين والمصدرين لمنع التزوير وتداول مستندات التخليص والإفراج الجمركى يدويا مما يساهم فى القضاء على التهرب الجمركى.

وأشار إلى أهمية تعزيز استقلالية النظام القضائى وتحقيق العدالة الناجزة، وسرعة إنهاء النزاع فى القضايا الخاصة بالمستثمرين لطبيعتها الخاصة، وتفعيل قوانين حرية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك وحقوق الملكية ومكافحة الاغراق.